

الجمعيات الخيرية تتهافت على «التراخيص» لتوسيع انتشارها

تداعت إلى «الشؤون» لتقديم طلبات إشهار نسخ منها تحسباً لإغلاق أفرعها المخالفة

● أكثر من 40 جمعية جديدة خلال آخر 5 سنوات... معظمها دينية

جورج عاطف

في مقابل توجه مجلس الوزراء نحو إغلاق أفرع الجمعيات الخيرية المخالفة، وصودر قرار وزير الشؤون (51/1) لسنة 2019، الخاص بتفنين أوضاع مفاكر جمعيات النفع العام الخيرية وأفرعها، واستبقيا لاصور قانون العمل الخيري الذي يتوقع أن يرى النور قريباً، دأعت الجمعيات الخيرية، خصوصاً الدينية، إلى تقديم طلبات إشهار جمعيات جديدة تحسباً لإغلاق أفرعها المخالفة في أنحاء البلاد.

ووفقاً لمصادر "الشؤون"، فإن الوزارة أشرت خلال آخر 5 سنوات، أكثر من 40 جمعية خيرية جديدة، ليُقرّر إجمالية لها، 48، منيرة إلى أن الحيارات المدنية كان لها نصيب الأسد من تلك الجمعيات التي جاءت تحت مسلمات مختلفة من نفس النهج والأفكار، بعد استغلالها ثغرة في القانون، 1962 لسنة 20، الخاص بالأندية وجمعيات النفع العام، والذي لا يمنع تكرار أسماء مؤسسي الجمعية أو تعدد العضوية في مجالس الإدارة.

واعتبرت المصادر أن تضاعف عملية الإشراف التي أريهت الوزارة، خصوصاً إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، التي تعاني نقصاً في أعداد موظفيها، مقارنة بحجم الأعمال اليومية، بعد التفافاً على توجه الوزارة نحو إغلاق الأفرع الخيرية المخالفة والإبقاء على فرع واحد في كل محافظة.

وأكدت أن كثرة طلبات الإشهار باتت بمثابة باب خلفي تسعى الجمعيات من خلاله إلى زيادة

حخصها من الأفرع الخيرية، وتعويض ما سيتم إغلاقه، عندما يقر قانون العمل الخيري الجديد، إذ سيمنع تكرار أسماء المؤسسين أو تعدد العضوية بمجالس الإدارة، أملة أن يصوت مجلس الأمة على هذا القانون خلال دور الاعتقاد الحالي لسحول دون تكرار مثل هذه الأمور.

وقالت المصادر إنه "بصدور القرار الوزاري (51/ل) لسنة 2019، المشار إليه، باشرت "الشؤون" تطبيق موارده، خصوصاً المتعلقة